المؤشر السعري
6250.5
بتغير قدره
-62.8
0.99%

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الدولية للإجارة» تندب خبيراً من «العدل» لتصفية حساباتها لدى «الشبكة»

رفعت شركة الدولية للإجارة والاستثمار دعوى قضائية ضد شركة الشبكة الدولية القابضة والتي تنص على ندب خبير لتصفية وتسوية الحسابات المتعلقة بين الدولية للإجارة والشبكة القابضة والتي تتضمن عددا من المبالغ المالية المترتبة على الشبكة القابضة لصالح الدولية للإجارة منذ عام 2008 حتى الآن. فقد قامت الدولية للإجارة بندب خبير من ادارة التنفيذ في وزارة العدل وذلك للوقوف على جميع تصرفات شركة الشبكة القابضة والاطلاع على جميع الدفاتر والسجلات الحسابية التي تخص الدولية للاجارة لبيان المبالغ الدائنة بها وإلزام الشبكة القابضة بتقديم كشوف عن كل عملية على حدة وبيان ما تم سداده من مبالغ وما لم يتم وتصفية الحساب بين الدولية للإجارة والشبكة القابضة لبيان المبالغ المدينة بذمة الشبكة لصالح الدولية للإجارة

يتابع المصارف عبر لجان تفتيشية للتحقق من التزامها بالرسوم والعمولات المقررة

«المركزي» يجري تحديثات على معايير وممارسات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية لتحسين مستويات الشفافية

استعرض التقرير السنوي لعام 2011/2010 لبنك الكويت المركزي التطورات الرقابية التي قام بها «المركزي» خلال الفترة المذكورة، حيث واصل البنك مساعيه في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه عبر وضع إجراءات وقائية واستباقية تستهدف زيادة تحصين القطاع المصرفي المحلي وتعزيز قدرات وحداته لمواجهة المستجدات من خلال تدعيم المخصصات الاحترازية وقاعدة رأس المال وتطوير القدرات على إدارة المخاطر بمختلف أنواعها.

وجاء في التقرير الذي تنشر «الأنباء» الجزء الثاني منه ان «المركزي» واصل جهوده لتطوير وتحديث البنية التحتية وتقنية المعلومات المستخدمة لديه بما يواكب أحدث التطورات العالمية، حيث قام «المركزي» بتصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي بمختلف الظروف ووفقا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال. لاسيما ان البنك قام بتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العملي والمهني من خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والعالمي، وفيما يلي التطورات الرقابية والإجراءات الوقائية التي قام بها «المركزي» خلال السنة المالية 2011/2010:

الشيخ سالم العبدالعزيز

تدعيم المخصصات الاحترازية وقاعدة رأس المال وتطوير القدرات على إدارة المخاطر أبرز العوامل التي دعمت القطاع المصرفي خلال العام الماضي

دعم القدرات التنافسية للقطاع المصرفي عبر تطوير الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع التجزئة والشركات وتنمية الخدمات المساندة للقطاع المالي

الإشراف والرقابة

تناولت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/2010 في مجالات الإشراف والرقابة 5 مشاريع ضمن الخطة السنوية الأولى للدولة للسنة المالية 2011/2010 وهي تكثيف جهود البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي، تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي وتطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة وتطوير الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الشركات، وتنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.

وفي هذا الصدد، واصل «المركزي» تكثيف جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المسجلة لديه من خلال الرقابة المكتبية والميدانية على تلك الوحدات وذلك ضمن مساعيه المتواصلة للمحافظة على سلامة ومتانة أوضاع ذلك القطاع وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يساهم كذلك في زيادة قدرة وحدات ذلك القطاع على مواجهة تداعيات انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعزيز دوره المحوري في دعم عجلة النشاط الاقتصادي المحلي بالإضافة إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني.

وتتلخص الأدوار التي قام بها «المركزي» ضمن إطار الرقابة والاشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي فيما يلي:

● واصل المركزي إجراءاته الرامية الى تعزيز ضوابط العمل المصرفي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بما في ذلك إجراء اختبارات الضغط المالي والتأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICCAP)، وقد قام البنك المركزي بتاريخ 2010/6/13 بتطوير هذه الأدوات والنماذج المستخدمة

جدول توضيحي يتعلق بالمعاملات المصرفية خلال 2011/2010

البيان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولا: الاعتمادات المستندية:		
1ـ الاعتمادات المفتوحة	44	129,037,435
ـ اعتمادات محلية	–	–
ـ اعتمادات أجنبية	44	129,037,435
2ـ الاعتمادات المدفوعة	228	41,216,596
ـ اعتمادات محلية	8	1,709,260
ـ اعتمادات أجنبية	220	39,507,336
3ـ التعديلات	26	–
ـ اعتمادات محلية	–	–
ـ اعتمادات أجنبية	26	–
ثانيا: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل	3	25,727
أ ـ الواردة	2	21,775
ب ـ المدفوعة	1	3,952
ثالثا: شيكات برسم التحصيل:	95	321,492

وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي وتطبيقها بشكل نصف سنوي، مع البدء بتركيز الرقابة على أساس المخاطر (Risk Based Supervision).

● قام بنك الكويت المركزي بتوجيه البنوك نحو تعزيز قواعدها الرأسمالية، حيث قام العديد من البنوك بزيادة رؤوس أموالها مع توجيه البنوك نحو بناء المخصصات الاحترازية الى جانب المخصصات المحددة والعامة، وهي السياسة التي مازالت مستمرة حتى الآن والتي تستهدف المزيد من الدعم لأوضاعها المالية في مواجهة أي انعكاسات سلبية للازمة المالية والاقتصادية العالمية.

● قام بنك الكويت المركزي بتكليف جهة استثمارية عالمية مستقلة من اجل تشخيص وتقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، وإجراء اختبارات الضغط المالي للبنوك الكويتية لقياس قدرتها على مقاومة الصدمات والعمل في أوضاع صعبة وضاغطة، وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات، والتي تمت بناء على ثلاثة سيناريوهات وبدرجات حدة متصاعدة، ان البنوك الكويتية على مستوى كل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، لديها مرونة وقدرات عالية على مقاومة اشد الصدمات.

● باشر البنك المركزي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة «بازل 3»، وتشمل هذه المعايير حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز وتحسين جودة رأس المال، بالإضافة إلى ضوابط تتعلق بالرفع المالي، وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدامات هذه البنوك، بالإضافة إلى المعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية.

● قام فريق مشترك من صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة من 15–27 مارس 2010 بإجراء زيارة الى الكويت لتحديث تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي تم إجراؤه في عام 2004، وقد تضمن تقرير الفريق المشترك الصادر في مايو 2010 إشادة بنجاح السلطة الرقابية في الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي من معدلات كفاية رأسمالية مرتفعة تفوق بصورة كبيرة الحد الأدنى للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي (12٪) والتي بدورها أعلى من متطلبات لجنة بازل (8٪).

● المركزي بتكليف البنك الدولي بإجراء تقييم لمعايير الحوكمة في البنوك الكويتية بهدف تطوير معايير وممارسات الحوكمة في هذه البنوك، وقد صدر التقرير النهائي للبنك الدولي في أكتوبر 2010، ويقوم بنك الكويت المركزي حاليا بإجراء تحديث لمعايير الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، اخذا بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وما جاء من توصيات في تقرير البنك الدولي.

● قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 2011/2/7 باصدار تعميم الى جميع البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته بشأن اعداد بيان مستقل يتم تلاوته في اجتماع الجمعية العامة السنوي يتضمن جميع الجزاءات التي تم توقيعها على البنك او الشركة خلال السنة المالية، ويأتي هذا التعميم في اطار تحسين الشفافية واعلام المساهمين من اجل تقييم الاداء وممارسة دورهم الرقابي في هذا الشأن.

● اصدر بنك الكويت المركزي في شهر يونيو 2010 تعليمات الى شركات الاستثمار تتضمن وضع ضوابط رقابية لكل من «معيار الرفع المالي، ومعيار السيولة، ومعيار الاقتراض الخارجي» وستساهم هذه الضوابط الرقابية في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة درجة تفاعل قطاع شركات الاستثمار مع قطاعات الاقتصاد الوطني.

● تم تسجيل بنك وربة في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي كما تم بتاريخ 2010/11/30 الموافقة على افتتاح فرع لبنك الاتحاد الوطني من دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة.

● اصدر البنك المركزي في شهر اغسطس 2010 تعليمات الى البنوك الكويتية بحظر قيام اي بنك كويتي بتقديم اي تمويل بغرض الاكتتاب في زيادة رأسماله، وهو ما يسري على البنك وفروعه في الخارج وشركاته التابعة، ويهدف ذلك الى ضمان ان تكون الزيادة في رأس المال من موارد جديدة بما يدعم قاعدة رأس المال لدى البنك.

● بتاريخ 2011/1/19 تم اصدار تعليمات للبنوك وشركات الاستثمار بشأن انشاء وحدة شكاوى للتعامل مع شكاوى العملاء وايجاد الحلول المناسبة لها، كما واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياساته المتعلقة بمتابعة البنوك للتحقق من الالتزام بالرسوم والعمولات المقررة وبحيث لا يكون هناك اي مغالاة في فرض مثل هذه الرسوم، كذلك تم بتاريخ 2010/6/9 اصدار تعميم الى البنوك وشركات الاستثمار وشركات الصرافة بهدف تعزيز ضوابط مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب وتعزيز نظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمكافحة هذه العمليات.

● محمود فاروق

ترفع كتاباً لبورسلي وتجتمع مع الهيئة خلال أيام

«المحاسبين»: قرار رقم 10 لهيئة أسواق المال مخالف للمعايير الدولية في مجال التدقيق

ذكرت مصادر لـ «الأنباء» أن الأربعة الكبار من مكاتب التدقيق بالكويت اجتمعت أمس مع رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية واستعرضوا معه تداعيات قراري هيئة أسواق المال رقمي 8، 10 لسنة 2011 والمتعلقين بتنظيم مهنة التدقيق المحاسبي في الكويت، حيث أشارت مصادر في الجمعية إلى أن القرار رقم 10 لسنة 2011 مخالف للمعايير الدولية المطبقة في مجال التدقيق المحاسبي.

ولفتت المصادر إلى أن توصية رفعها ممثلي المكاتب الأربعة والممثلة في ارنست آند يونغ وكي بي إم جي وديلويت وبرايس ووتر هاوس تمثلت في ضرورة إعادة النظر في القرارين، وذلك لصعوبة تطبيقها في الوقت الراهن.

وفي السياق نفسه، من المتوقع أن تقوم مكاتب التدقيق برفع كتاب لوزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي يتضمن وضع مكاتب التدقيق في الكويت، وكذلك عدم قدرة تلك المكاتب على تطبيق المعايير الجديدة والتي تعد متعسفة، لافتة الى أن اثنين من مكاتب التدقيق الكبار وهما كي بي إم جي وبرايس ووتر هاوس لن تكون قادرة على الاستمرار لغياب شرط توافر خبرة 10 سنوات، حيث ان المكتبين لم يكملا تلك الفترة.

وأشارت إلى أن هناك الكثير من المواد سيتم تفنيدها في اللقاء الذي من المقرر عقده بين ممثلي هيئة أسواق المال وممثلين من جمعية المراجعين والمحاسبين الكويتية خلال المرحلة المقبلة.

● عمر راشد

مع بقائه في منصب عضو مجلس الإدارة

حامد البسام يترك «صفاة طاقة» ويحتفظ بمنصبه في «عربي القابضة»

حامد البسام

أكدت مصادر لـ «الأنباء» أن حامد البسام تخلى عن منصب رئيس مجلس إدارة شركة الصفاة للطاقة بعد 7 سنوات من العمل داخل الشركة، مع احتفاظه بعضوية مجلس الإدارة لحين الانتهاء من تنفيذ العقود الخاصة بالشركة والتي أبرمت خلال فترة توليه المنصب.

ويحتفظ البسام بمنصبه كنائب رئيس مجلس إدارة «عربي القابضة» والتي تحتاج إلى مزيد من الجهد في المرحلة المقبلة. وفي السياق نفسه، ارتأت مصادر أن خروج البسام جاء لخلافات في وجهات النظر بين الإدارة وملاك الشركة، حيث واجه عددا من الضغوط أدت إلى تقديم استقالته، ومع إلحاح الملاك أبقي البسام على منصب عضو مجلس إدارة الشركة ونائبا لرئيس مجلس إدارة مجموعة عربي القابضة.

● عمر راشد

لجنة شؤون موظفي «التجارة» تدرس تسكين الشواغر والانتهاء من الإجراءات خلال أسبوعين

أفادت مصادر لـ «الأنباء» بأن لجنة شؤون الموظفين في وزارة التجارة والصناعة اجتمعت أول من أمس لدراسة الشواغر الموجودة في الوزارة وذلك لتسكينها خلال الفترة المقبلة.

ولفتت المصادر الى أن الطلبات المقدمة قامت الوزارة بدراستها وإحالتها الى الإدارات المختصة لدراستها والتأكد من سلامة البيانات الموجودة في الطلبات للبت فيها وتسكينها وفقا للإجراءات المتبعة من قبل الإدارات المتخصصة. وبينت أن وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي وجهت اللجنة بضرورة الانتهاء من جميع الإجراءات بتسكين الشواغر وفقا للقوانين الإدارية المرعية وبما يتوافق مع الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة. وتوقعت المصادر الانتهاء من تسكين تلك الشواغر خلال الأسبوعين المقبلين.

● عمر راشد

الكويت خامس أكثر الأسواق الناشئة جذباً لتجارة البيع بالتجزئة في 2011

أظهر تقرير اقتصادي متخصص صدر حديثا أن الكويت احتلت المرتبة الخامسة ضمن قائمة الأسواق الناشئة الأكثر جذبا في العالم في مجال تجارة البيع بالتجزئة خلال العام الحالي.

وقالت شركة «أيه.تي كيرني» العالمية المتخصصة في الاستشارات الإدارية في تقريرها الذي نشر على صفحتها الالكترونية حول الأسواق الناشئة إن الكويت تراجعت ثلاث مراتب عن قائمة 2010 التي احتلت فيها المرتبة الثانية بعد الصين التي جاءت الأولى في القائمة.

وأضاف التقرير أن الكويت جاءت في المرتبة الخامسة هذا العام بعد كل من البرازيل والأوروغواي وتشيلي والهند التي احتلت المرتبة الرابعة. وذكر التقرير أن سوق الكويت الناشئ تقدم خلال العام الحالي على سوق العملاق الصيني الذي جاء في المرتبة السادسة، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة السابعة تلتها البيرو ثم الامارات العربية المتحدة في المرتبة التاسعة وجاءت تركيا في المرتبة العاشرة.

وبالنسبة لمؤشر الأسواق الأكثر جذبا لتجارة التجزئة لقطاع الملابس الجاهزة، قال التقرير ان الكويت احتلت المرتبة الثالثة بعد كل من الصين والإمارات، بينما جاءت روسيا في المرتبة الرابعة تليها السعودية خامسا ثم الهند والبرازيل وتركيا وقيتنام وتشيلي التي احتلت المراتب من السادسة الى العاشرة على التوالي. وذكر التقرير أن تبوؤ الكويت هذه المرتبة جاء مدفوعا بعدة عوامل أهمها التوقعات الاقتصادية الايجابية بعد إقرار الخطة التنموية وارتفاع مستوى دخل الفرد علاوة على الوعي والتوسع الذي يشهده القطاع العقاري في الكويت، لاسيما العقارات الخاصة بالتسوق وغيرها، حيث توسع إجمالي المساحة التأجيرية للمعارض والأسواق التجارية في الكويت من 345 ألف متر مربع في 2006 الى مليون و150 ألف متر مربع خلال الفترة من 2006 حتى 2010 أي ثلاثة أضعاف المساحة.

165,1 مليار دينار إجمالي قيمة التسويات التي تمت بين البنوك المحلية عبر «المركزي» خلال 2011/2010

استعرض التقرير أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي حيث أشارت البيانات الى ان متوسط النقد المصدر خلال السنة المالية 2011/2010 بلغ نحو 966,5 مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته 879 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا بنحو 87,5 مليونا وبنسبة 10٪، وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المصدر خلال السنة المالية 2011/2010 نحو 1563,4 مليون دينار في 24 فبراير 2011، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو 872,2 مليون دينار في 21 يوليو 2010، وفي الاتجاه ذاته، شهدت قيمة النقد المتداول (المعبر عن النقد المصدر مطروحا منه النقد المحتفظ به لدى البنوك المحلية) ارتفاعا قيمته نحو 171,6 مليون دينار ونسبته 21,4٪ من نحو 802,6 مليون في نهاية السنة المالية 2010/2009 الى نحو 974,2 مليونا في نهاية السنة المالية 2011/2010. وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين «كاسب»، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2011/2010 نحو 165,1 مليار دينار مقابل نحو 153,7 مليارا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 11,4 مليار دينار ونسبته 7,4٪. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في اطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع اجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2011/2010 ليبلغ نحو 9 مليارات دينار لعدد 2075,1 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 4330,3 دينارا للعملية، مقابل نحو 8,6 مليارات دينار لعدد 2039 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 4239,8 دينارا للعملية خلال السنة المالية 2010/2009. كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/2010 بتنفيذ 9336 حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1130,1 مليون دينار، مقابل 9046 حوالة مصرفية قيمتها نحو 1488,7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2010/2009. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية التي قام بتنفيذها بنك الكويت المركزي لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية 2011/2010.

«الوساطة» تخاطب هيئة الأسواق لزيادة رأسمالها بشكل انفرادي

أجرت، أمس، شركات الوساطة الاختبار الثاني على نظام التداول الآلي الجديد، حيث أظهر الاختبار عددا من المشاكل من بينها أن النظام لايزال يسمح للأفراد بالشراء والبيع لأنفسهم، وهو ما فاقم من المشاكل الكثيرة التي تواجهها الشركات لدى تطبيق النظام الجديد. مصادر أكدت لـ «الأنباء» أن عددا من الشركات امتنعت عن الدخول في الاختبار، وذلك لعدد من الاعتراضات الفنية أبرزها عدم قدرة السيستم المطبق على تلبية مطالب العملاء، وكذلك عدم مواءمته مع أوضاع بعض شركات الوساطة العاملة في السوق.

وقد تفاعلت شركات الوساطة المالية مع قرار هيئة أسواق المال رقم 9 الخاص بتحديد رؤوس أموال رخص الشركات المساهمة العاملة في الأوراق المالية التي تتضمن تحديد رأسمال شركات الوساطة بعشرة ملايين دينار، حيث أوضحت المصادر أن الشركات اتفقت على مراسلة هيئة أسواق المال بشكل انفرادي لشرح أوضاعها وقدرتها على رفع رأسمالها في ظل الأوضاع الراهنة.

وبينت أن خيارات الشركات لرفع رؤوس أموالها محدودة للغاية، حيث تعاني 11 شركة من بين 14 شركة تداعيات رفع رأسمالها على أدائها التشغيلي، ومقارنة العائد الذي تجنيه برفع رأسمالها خلال الفترة المقبلة.

ولفتت الى أن شركات وساطة تدرس حاليا شراء شركات رؤوس أموالها تقل عن 10 ملايين دينار، وذلك لرفع رأسمالها.

● عمر راشد

«داماك» تسعى لتنفيذ مشروعين في دبي ولبنان.. واستكمال مشاريعها في مصر

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة داماك الكويتية القابضة نبيل عبد الرسول عن بدء الشركة في تنفيذ مشروعين عقاريين في دبي ولبنان، معربا عن أمله في استكمال مشاريع الشركة في مصر بعد استقرار الأوضاع فيها، مبينا ان تلك المشاريع عقارية ايضا وهي مشروعات تجارية وسكنية. وقال عبدالرسول خلال الجمعية العمومية المنعقدة أمس ان الشركة لا تمتلك مشاريع في الكويت في الوقت الراهن، مشيرا الى ان هناك دراسات لإنشاء بعض المشاريع خلال المرحلة المقبلة في السوق المحلية ولم يحدد طبيعة هذه المشاريع. وأشار الى ان توقف المشاريع بسبب الاحداث الحالية في المنطقة العربية وخاصة مصر وتأثير الأزمة العالمية وخاصة في دبي قد اثر بشكل كبير على أداء الشركة، ورغم ذلك فإنه من المتوقع ان تحقق الشركة أرباحا خلال العامين المقبلين بعد الدخول في بعض المشاريع التي ستنعكس على ادائها خلال المرحلة المقبلة، متوقعا ان تنتهي الشركة من تنفيذ المشاريع التي توقفت منذ عام 2008 خلال عام 2012. وأوضح عبد الرسول ان «دماك» سجلت خسائر في 2010 بلغت 2,7 مليون دينار مقابل خسائر بلغت 4,6 ملايين دينار في العام 2009، مبينا ان خسائر السهم بلغت 15,4 فلسا في العام 2010 بعد ان كانت في العام 2009 قد بلغت 25,6 فلسا. 1واشار الى انه بالرغم من الخسارة فقد ارتفعت أصول الشركة الى 19,6 دينار عام 2010 بعد ان كانت 17,7 مليون دينار عام 2009 اي بنسبة زيادة مقدارها 10,9٪.

وبين عبد الرسول ان حقوق المساهمين ارتفعت بنسبة 13,1٪، حيث بلغت 16,6 مليون دينار بعد ان كانت 14,7مليون دينار عام 2009. ووافقت الجمعية العمومية على عدم توزيع أرباح.

● شريف حمدي